

قياس أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2017).

Measuring effect of Monetary and Fiscal policy on Economic Growth In Algeria during (1980-2017)

عماري عمار

مداني حسية¹

جامعة فرحات عباس سطيف 1

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش

a.ammari@eco.univ-setif.dz

hassiba.madani@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2019/12/24

تاريخ القبول: 2019/06/13

تاريخ الاستلام: 2018/11/26

Abstract

The aim of this study is to examine the impact of monetary and fiscal policies on economic growth in Algeria, for the period 1980-2017 using (ARDL). the results indicate the existence of positive long and short run relationship of monetary and fiscal policy with economic growth, and Relatively weak and far from the expected impact, the role of fiscal policy can be more effective by rationalizing the spending and optimizing the allocation of resources. In order to implement reforms leading to the independence of the Central Bank ,Toda and Yamamoto have developed a long run granger causality test which has proved that monetary policy is combined or restricted by fiscal policy, because of the rentier characteristics of Algerian economy. This fact requires accelerating the adoption of structural reforms to boost the economic growth, without forgetting the importance of coordinating between the policies.

Key words: monetary policy, fiscal policy, economic growth, algerian economy.

JEL Classification : E62, E52, E63, O23

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2017 باستخدام نموذج (ARDL)، توصلت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية والمالية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصر، وأن أثرهما ضعيف نسبيا وبعيد عن الأثر المتوقع منهما، ويمكن لهذا الأثر أن يصبح أكثر فعالية بترشيد الإنفاق وتخصيص الموارد بشكل أمثل، وإجراء إصلاحات حقيقية على النظام المصرفي خاصة استقلالية بنك الجزائر. كما أثبت اختبار سببية جرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) أن السياسة النقدية في الجزائر مرتبطة بالسياسة المالية بالنظر للخصوصية الريعية للاقتصاد الجزائري، ما يستدعي الإسراع بتبني إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، دون إغفال أهمية التنسيق بين السياستين.

الكلمات المفتاحية: سياسة النقدية، سياسة مالية، نمو الاقتصادي، اقتصاد جزائري.

تصنيف JEL : O23, E63, E52, E62

مقدمة

¹ المؤلف المرسِل: مداني حسية hassiba.madani@univ-bba.dz

منشورات جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2

تمثل السياستان النقدية والمالية أهم وسيلتين في يد صانعي السياسات الاقتصادية الكلية للتأثير على اتجاه النشاط الاقتصادي لأية دولة، ويعدّ النمو الاقتصادي أحد المجالات التي على السلطات المالية والنقدية أن تنسّق فيما بينهما لتحقيق المعدلات المستهدفة، نشير هنا بأن الاعتماد على إحدى السياستين دون الأخرى سيؤدي في معظم الأحيان إلى الوقوع في التعارض بينهما، فقد تسعى السياسة المالية لتخفيض الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار ومنه النمو بينما تقوم السياسة النقدية بتقييد الائتمان الأمر الذي يبطل مفعول السياسة المالية.

الجزائر مثلها مثل باقي الدول النفطية، ارتبطت سياساتها الاقتصادية سواء النقدية منها أو المالية بصفة كبيرة بوضعية أسعار النفط في السوق العالمية، حيث أنه خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات ساهم تراكم الفوائض المالية بفعل ارتفاع أسعار النفط في انتهاج سياسة إنفاق توسعي، ومع أول صدمة نفطية عكسية سنة 1986، والتي نجم عنها تراجع في الإيرادات البترولية، دخل الاقتصاد الوطني في أزمة خانقة تطلّبت تدخلاً مشروطاً من قبل المؤسسات المالية الدولية، مسّت كل من الجانب النقدي والمالي للتقليل من حدّة الآثار السلبية التي خلّفتها هذه الأزمة، ما تجسّد في سياسة نقدية صارمة متزامنة وسياسة مالية انكماشية.

تعتبر سنة 1990 منعرجاً هاماً وحاسماً في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر، والتي شهدت صدور قانون النقد والقرض (القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990)، والذي حاولت من خلاله السلطات الجزائرية تفادي القصور الذي وقع في الإصلاحات السابقة، وتماشياً مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق، ولعل أهم ما تضمّنه هذا القانون تعزيز أكبر لاستقلالية بنك الجزائر، وتعديل مهام البنوك التجارية لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي بعد منحها الشمولية في العمل المصرفي، وكذا فتح مجال الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي، وانطلاقاً من سنة 1999 وعودة التحسّن التدريجي لأسعار النفط في السوق العالمية.

تميزت السياسة الاقتصادية النقدية والمالية بالحذر خلال الفترة الممتدة (1999-2001) لتقوم الحكومة بعدها بإتباع سياسة إنفاق توسعية مرة أخرى من خلال إقرار المخطط الخماسي للإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)، وبرنامج تكميلي (2010-2014)، كما أن أثر ارتفاع وانخفاض أسعار النفط يمس بالدرجة الأولى الإيرادات العامة للدولة كون الجباية البترولية تساهم بحوالي 75% من الإيرادات العامة

للدولة. وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة للوقوف على أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1980-2017) والتي شهدت مرور الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل تزامنا والظروف المحلية والدولية.

من هنا تكمن إشكالية الدراسة في: ما مدى تأثير النمو الاقتصادي في الجزائر بالسياستين النقدية والمالية المعتمدتين خلال الفترة 1980-2017؟

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:

- للسياستين النقدية والمالية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر أكبر من أثر السياسة النقدية؛
- السياسة النقدية في الجزائر تابعة للسياسة المالية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تحديد دور وأهمية كل من السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وكذا محاولة قياس واختبار أثر السياسة النقدية والمالية على نمو الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على نموذج ST louis كدراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري للفترة (1980-2017).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

- تحديد أي السياستين أكثر تأثير من الأخرى على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- محاولة تقييم أداء السياستين النقدية والمالية في الجزائر طوال فترة الدراسة، ومدى تأثير أداء السياستين على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- محاولة مساعدة متّخذي القرار في تحديد أي السياستين النقدية أو المالية ذات أثر أكبر في تحقيق النمو المطلوب، ومن ثم وضع سياسات مستقبلية تكون أكثر فعالية وكفاءة للوصول إلى أحسن النتائج وتقديم بعض التوصيات لتكون علاجا يجعل من السياستين النقدية والمالية كآليات دفع للنمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج البحث والأدوات المستخدمة

اعتمدت هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وصف وتحليل مسار السياسة النقدية والمالية في الجزائر وعرض أهم التطورات التي شهدتها متغيرات الدراسة،

بالإضافة إلى اعتماد الأسلوب القياسي الكمي لقياس أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي كان هدفها المقارنة بين أثر السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي ومدى كفاءة كل منهما بالنسبة للأخرى، ونذكر منها:

- دراسة Anderson and Jordan (1968) استهدفت هذه الدراسة قياس كفاءة السياسة النقدية و المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي الأمريكي خلال الربع الأول من 1952 و الربع الثاني من العام 1968، وقياس سرعة كل منهما في التأثير، حيث تم تمثيل السياسة النقدية بمؤشر العرض النقدي، أما السياسة المالية تم تمثيلها بواسطة الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، أما النشاط الاقتصادي فتم تمثيله بواسطة الناتج الوطني الإجمالي، توصلت الدراسة إلى نتيجة أن السياسة النقدية أكثر فعالية في التأثير على نمو الناتج الوطني الإجمالي، كما أن الفترة الزمنية التي يستغرقها أثر السياسة النقدية إلى الناتج الوطني الإجمالي كانت أقصر نسبيا من تلك التي تتطلبها السياسة المالية¹.

- دراسة Shahid Ali, Asghar Ali (2008) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فعالية السياستين النقدية و المالية في أربعة بلدان آسيوية وهي باكستان، الهند، سريلانكا وبنغلاديش، خلال الفترة (1990-2007) معبراً عن السياسة النقدية بالعرض النقدي بمفهومه الواسع M_2 ، والعجز الموازي نسبة للناتج كممثل للسياسة المالية، أما النمو الاقتصادي فعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن السياسة النقدية أكثر تأثيراً من السياسة المالية على النمو الاقتصادي في كل الدول المختارة².

- دراسة يوسف يخلف مسعود ويوسف فرج الأصفر (2015) اعتمدت هذه الدراسة على نموذج سانت لويس للفترة الزمنية بين (1985-2012) بغرض تحديد أي السياسات الاقتصادية ذات تأثير في معالجة الخلل الذي يمر به الاقتصاد الليبي، ووجدت هذه الدراسة أن التأثير مشترك للسياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي، مما يشير إلى أن على متّخذي القرار في الاقتصاد الليبي أن لا يهملوا السياسة المالية بحجة أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية، بل عليهم

المزج بين السياستين على أن يتم التركيز على أدوات السياسة النقدية أكثر للحصول على نتائج أكثر فعالية³.

- دراسة David Iheke Okorie an al هدفت لاختبار فعالية أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام بيانات فصلية تمتد من 1981 إلى 2012، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذات الفحوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتوصلت إلى أنّ تأثير السياسة النقدية والمالية ايجابي على النمو في الاقتصاد النيجيري، و أن أثر السياسة النقدية أكبر من الساسة المالية في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فأثر السياسة المالية على النمو أكبر من أثر السياسة النقدية، وتؤكد هذه الدراسة ضرورة الاعتماد على كل منهما لتحقيق أفضل النتائج على النمو الاقتصادي⁴.

- دراسة Benanaya .D ,Bokreta .K هدفت هذه الدراسة لاختبار فعالية أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 باستعمال التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، حيث توصلوا إلى نتيجة مفادها أنّ تأثير سعر الصرف غير معنوي على النمو في حين تأثير معدل التضخم ضعيف، أما النفقات العامة فتأثيرها ايجابي على النمو الاقتصادي، أما أثر الضريبة فهو سلبى، واستخلص في الأخير أن أثر السياسة المالية على النمو أكبر من أثر السياسة النقدية في الجزائر⁵.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لقياس أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والطويل خلال فترة تمتد من سنة 1980 إلى 2017. وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL Bound test Approach).

المحور الأول: لمحة عن السياسة النقدية في الجزائر

لم ترث الجزائر من الاستعمار جهازا مصرفيا بما تحمله الكلمة من معنى، حيث كانت تمثل مجموعة وكالات بنكية تابعة للبنوك الفرنسية، وهو ما يجعل الحكم على السياسة النقدية أمرا مستحيلا في ظل غياب السيادة الوطنية، الأمر الذي دفع السلطات بعد الاستقلال إلى محاولة تأسيس منظومة مصرفية وطنية والتخطيط لسياسة اقتصادية.

سُخِّرت السياسة النقدية خلال فترة الاقتصاد المخطط كلية لخدمة أهداف المخططات التنموية الموضوعة آنذاك، فلم تكن السلطة النقدية تتمتع بصلاحياتها نظرا لخضوعها التام للسلطة المالية، وتوجيهها لما يخدم حاجات الاقتصاد من الموارد المالية، دون النظر إلى الاستقرار النقدي وتم

الاعتماد في ذلك على الأساليب المباشرة والوسيلة المفضلة في ذلك هي تأطير القرض، خاصة التحديد الإداري لمعدلات الفائدة، بما في ذلك معدلات إعادة الخصم لدى البنك المركزي.

كما اعتبرت النقود في هذه الفترة حيادية ووسيلة تسمح بحساب كميات رؤوس الأموال المحصّل عليها من الربح البترولي⁶، لقد كانت نتائج الإصلاحات المطبقة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات غير مرضية، بالنظر لعدم سماحها للمؤسسات بتحسين و زيادة إنتاجها، ولا للبنوك القيام بمهامها المنوطة بها كوسيط مالي، مما دفع السلطات النقدية إلى ضرورة تعزيز النظام المالي لتفعيله، وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990⁷.

اكتسب البنك المركزي الجزائري دوره ومهامه كمسؤول عن السياسة النقدية في الجزائر، بعد صدور هذا القانون من خلال الآليات والأدوات التي مُنحت له كسلطة التنظيم النقدي، وكذا بروز مفهوم الاستقلالية الذي لم يكن موجودا قبل التسعينيات، هذه الاستقلالية التي تجسّدت من خلال الفصل بين البنك المركزي والخزينة العمومية، ووضع حد للتمويل الحكومي من قبل بنك الجزائر وكذا تشكيل مجلس النقد والقرض المستقل عن الجهاز التنفيذي، والذي منح لبنك الجزائر مجالا من الاستقلالية في تسيير وإدارة السياسة النقدية، بالإضافة إلى ذلك عرفت هذه المرحلة لجوء السلطات الحكومية إلى المؤسسات المالية الدولية واعتماد برامجها الإصلاحية. ويوضح الأمر رقم 04/10 والذي عدّل الأمر 11/03، في مادته الثانية على أنه:

"تمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، وتنظيم السيولة ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة النظام المصرفي صلابته"⁸.

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية الراهنة فوفق التعليم 02/09 المتعلقة بعمليات السياسة النقدية وأدائها وإجراءاتها فنجد المادة 10 تنص "بلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض عند بداية كل سنة مالية، يتوافر لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التالية: عمليات إعادة الخصم والقرض؛ الحد الأدنى للاحتياطيات الإجبارية؛ عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة"⁹.

أمام الأزمة النفطية العكسية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري نتيجة الانخفاض في أسعار النفط ابتداء من سبتمبر 2014 وبداية نهاية عهد الاقتصاد الريعي حيث انخفض سعر برميل النفط من 109 دولار للبرميل في السداسي الأول من نفس السنة إلى 75.4 دولار في السداسي الثاني من نفس السنة، لينخفض بشكل أكبر في سنة 2015 ويصل إلى 52.55 دولار نتيجة عوامل سياسية وعسكرية محظية¹⁰. ما سبب في حدوث انكماش كبير في الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي الضغط على التوازنات الداخلية والخارجية.

في سياق مواصلة تنفيذ برنامج واسع للاستثمار العمومي، صادق مجلس الوزراء في الجزائر على تعديلات جديدة لقانون "النقد والقرض" بحجة العسر المالي الذي تعاني منه خزانة الدولة جراء تقلبات أسعار النفط، وتجنباً للاستدانة الخارجية أو تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار لسياسات الإصلاح الاقتصادية والمالية التي تبنتها الحكومة منذ سنوات، وهو التعديل الذي مدته (5) سنوات، والذي سيسمح لبنك الجزائر (البنك المركزي) بالإقراض مباشرة إلى الخزانة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

إلا أن الإشكال الذي يطرح في حالة الاقتصاد الجزائري هو عدم توفر الشروط المسبقة لنجاح الإصدار النقدي وهي وجود قاعدة إنتاجية وجهاز إنتاجي من بالإضافة إلى توجيه ذلك الإصدار النقدي لتمويل المشاريع الاستثمارية بدلا من الاستهلاك، و ضرورة الالتزام بالإصدار على شكل دفعات و تكون متباعدة¹¹، و تجدر الإشارة إلى أن التمويل النقدي للخزانة قد بلغ نهاية 2017 مبلغ 2185 مليار دينار، تم توجيه 570 مليار منها لتمويل العجز الموازي، و 997 مليار لتسديد جزء من ديون الخزانة العمومية المستحقة لكل من شركة سوناطراك وشركة سونلغاز، وكذا 154 مليار بموجب تمويل برنامج السكن عدل، و 264 مليار لتسديد جزء من القرض السندي و 200 مليار دينار وجهت للصندوق الوطني للاستثمار¹².

المحور الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر

تتميز السياسة المالية في الجزائر عموما بالخصائص التالية:

- صعوبة التحكم في النفقات العمومية والتي تعرف تزايدا مضطردا سنة تلو الأخرى في ظل الموارد المحدودة، وهذا ما يؤكد مؤشر الإسراف في النفقات العامة، حيث سجل خلال سنة 2008-2009 قيمة 3.7 ما يعني أنه تعدى النصف، والذي وضع الجزائر في المرتبة 48 من أصل 134 دولة ما يعني أن الجزائر فوق المتوسط في مجال الكفاءة في توفير السلع والخدمات وبإسراف أقل في

النفقات. وعرف المؤشر خلال سنة 2009-2010 انخفاضا طفيفا فقد سجل 3.2 نقطة ليعرف سنة 2010-2011 قيمة 3.3 نقطة، ولكن تبقى النفقات العامة في الجزائر تتسم بالإسراف وعدم الكفاءة العالية في توفير السلع والخدمات. وفي الفترة (2012-2013) و(2013-2014) سجل مؤشر الإسراف* في النفقات العامة 2.4 نقطة و2.8 نقطة على التوالي لتحتل الجزائر مرتبة 116 من بين 144 دولة، والمرتبة 101 من بين 148 دولة على التوالي، وهو ما يعني زيادة الهدر والتبذير وعدم الرشادة في النفقات العامة¹³. والجدول الموالي يبين تطور مؤشر الإسراف في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2015).

جدول 01: مؤشر الإسراف في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2015).

2015/2014	2014/2013	2013/2012	2012/2011	2011/2010	2010/2009	2008	
3,1	2.8	2.4	3	3.3	3.2	3.7	القيمة
148/74	148/101	144/116	142/97	139/64	133/50	134/48	المرتبة

Source: WEF. Group of the global competitiveness Report for the years 2008-2015

من خلال الجدول تصنف الجزائر ضمن البلدان الأكثر إسرافا وهذرا للنفقات العامة نتيجة سوء تخصيص الموارد العمومية. وعلى الدولة القيام بالبحث عن السبل الفعالة لتحقيق التخصيص الأمثل لهذه الموارد في ظل الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط بداية من السادسي الثاني سنة 2014 والتي بلغت مستوى 40 دولار خلال سنة 2016¹⁴.

- اعتماد الميزانية العامة في الجزائر على عائدات الجباية البترولية حيث تمثل الإيرادات البترولية حوالي 75% من الإيرادات العامة للدولة، بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية كبيرة لتقلبات سعر النفط في السوق الدولية، ما ينعكس على إيرادات الجباية البترولية وما يؤثر أيضا على إيرادات الميزانية العامة للدولة نظرا لحصة الجباية البترولية المعتبرة ضمن مجموع إيرادات الميزانية العامة للدولة¹⁵. إن المتتبع لتطور الميزانية العامة للدولة يلاحظ أن للعوائد البترولية دور محوري في تمويل الإيرادات العامة للدولة، حيث عرفت الجباية البترولية نسبا ضعيفة بداية التسعينيات لكن بداية من 1974 بدأت نسب مساهمة الجباية البترولية كحصة من الإيرادات العامة ترتفع إلى أكثر من 50%. أما فترة الثمانينيات فعرفت تدبذبا، في حين عرفت في بداية التسعينيات تطورا محسوسا تجاوزت فيه نسبة 50%، و في السنوات الأخيرة عرفت نسبة مساهمتها ارتفاعا نظرا لزيادة صادرات الجزائر من النفط وارتفاع أسعاره في السوق الدولية، أين بلغت نسبة 76.56% كمتوسط للفترة (2000-2012) والتي تشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني كونها ترهنه بتغيرات أسعار النفط و التي يصعب التحكم فيها¹.

منذ النصف الثاني من سنة 2014 انخفضت أسعار النفط بنحو 9% لتسجل 96 دولار للبرميل لمتوسط سنة 2014 مقارنة بـ 105.9 دولار سنة 2013، ويعرف انخفاضاً إلى حدود 50 دولار للبرميل سنة 2015 لعدة أسباب منها ازدهار صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، ورفض منظمة الأوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق، بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الذي تسبب بدوره بتراجع الطلب على النفط¹⁷. وأمام هذه الوضعية وجدت الحكومة الجزائرية صعوبات كبيرة للتمويل ما دفعها للجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي (اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل العجز) في ظل استنفاد كل طرق التمويل التقليدية وعدم تفضيل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

- ضعف حصيلة الجباية العادية والتي مثّلت نسبة 25% فقط من مجموع الإيرادات العامة خلال سنة 2000 و 19% سنة 2008 والتي عرفت نوعاً من التحسن في السنوات الأخيرة أي وصلت فيه 37.5% من مجموع الإيرادات العامة للدولة، فالدراسات كشفت عن عدم وجود متابعة جبائية جدية لدى كبار المكلفين بالضريبة وضيق قاعدة الجباية العادية¹⁸. ويمكن تطوير مردود الجباية العادية أكثر عن طريق متابعة صارمة لكون الجباية العادية أكثر استقراراً وأقل تذبذباً من الجباية البترولية، ما يساعد على ضمان موارد دائمة لميزانية الدولة لتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد بدلا من الاعتماد على التمويل التضخمي الذي تكون آثاره سلبية أكثر منها إيجابية في ظل الاقتصاديات النامية كالجزائر¹⁹.

- ثقل عبء المديونية العمومية على الميزانية العامة للدولة كون سياسة الميزانية القرض في الجزائر تشكّلان المصادر الأساسية لتمويل الاقتصاد، ما نتج عن ذلك اندماج خدمة المديونية بشكل قوي في الموازنة²⁰. وقد ارتبط تزايد المديونية في الجزائر أساساً بتقلبات قطاع المحروقات، وكذا لضخامة الجهود الاستثمارية، بالإضافة إلى غياب سياسة سليمة للاقتراض²¹، دون إغفال عملية تطهير المؤسسات العمومية، وكذا خسائر الصرف التي تحملتها الخزينة العمومية²².

- الاتجاه الحديث نحو تنفيذ برامج الإنعاش والاستثمارات العمومية لدعم وحفز النمو من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري²³.

المحور الثالث: قياس أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) للفترة (1980-2017).

أولاً: المنهجية القياسية

يمكن الاعتماد على طريقة مختصرة تربط مباشرة التغيرات في السياسة النقدية والمالية مع الدخل (نموذج سانت لويس)** . سنحاول عرض المنهجية القياسية لأثر السياسة النقدية ممثلة بالعرض النقدي (M_2) بمفهومه الواسع و السياسة المالية ممثلة بالإنفاق العام (DEP) على النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB_r) خلال الفترة (1980-2017)، اعتماداً على بيانات سنوية لأربعة متغيرات تم الحصول على بياناتها من قبل بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات، ووزارة المالية، بالإضافة إلى البنك الدولي وهذه المتغيرات هي:

- المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونرمز له (PIB_r) (ووحدة قياسه مليار دج أسعار 1980) كممثل للنمو الاقتصادي في الجزائر.

- المتغيرات المستقلة تتمثل في:

- العرض النقدي (M_2) (ووحدة قياسه مليون دج) كممثل للسياسة النقدية.

- الإنفاق العام ونرمز له ب (DEP) (ووحدة قياسه مليون دج) كممثل للسياسة المالية.

$$=f(M_2, DEP)PIB_r$$

لتفادي عدم تجانس وحدات القياس والتخلص من ضغوطات الاتجاه العام، سنستخدم البيانات في شكلها اللوغاريتمي الذي هو أكثر تجانسا ملائمة ومنه أكثر صلاحية²⁴.

قبل البدء في تقدير نموذج ARDL وتحليل نتائجه، يتضمن هذا النموذج في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، وتتلخص المنهجية القياسية المستخدمة في إتباع الخطوات التالية:

أ) اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية): يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة فالمعادلة (1)، وذلك بغرض التأكد من استقرارية بيانات السلاسل الزمنية، حيث انه إذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة أو مستقرة عند الفروقات من الرتبة الثانية أو المتغير التابع مستقر فالمستوى، عندها يواجه الباحثين

مشكلة عدم إمكانية تقدير النموذج ARDL. ولاختبار جذر الوحدة، سنستخدم اختبار ديكي-فولر المطور ويوضح الجدول رقم (1) نتائج هذا الاختبار.

جدول 02: نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي-فولر المطور ADF

المتغيرات	المستوى	الفرق الأول	نتيجة السلسلة متكاملة من الدرجة
$LPIB_r$	$\frac{-1.943074}{-3.632900}$	$\frac{-6.128856}{-3.632900}$	I(1)
	$\frac{-2.948404}{-2.612874}$	$\frac{-2.948404}{-2.612874}$	
LM ₂	$\frac{-1.641885}{-3.621023}$	$\frac{-5.130652}{-3.626784}$	I(1)
	$\frac{-2.943427}{-2.610263}$	$\frac{-2.945842}{-2.611531}$	
LDEP	$\frac{-2.637651}{-3.621023}$	$\frac{-4.287194}{-3.626784}$	I(1)
	$\frac{-2.943427}{-2.610263}$	$\frac{-2.945842}{-2.611531}$	

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews 9

بعد إجراء اختبار للسلاسل في المستوى والفرق الأول لاحظنا أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة 1% 5% 10% وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة و بالتالي السلاسل محل الدراسة مستقرة في الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة I(1)، ولا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

ب) تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL

بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (test of bound). ويعتبر نموذج ARDL الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الورقة البحثية والمقدرة ب 38 مشاهدة، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta LPIB_{rt} = c + \sum_{i=1}^p \alpha_1 \Delta LPIB_{r,t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \alpha_2 \Delta LDEP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_3 \Delta LM_{2,t-i} + \beta_1 LPIB_{r,t-1} + \beta_2 LDEP_{t-1} + \beta_3 LM_{2,t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطنة لفترة واحدة على يسار المعادلة تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد، بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (γ) معلمات الفترة القصيرة. في حين أن ε و α تشير لأخطاء الحد العشوائي والجزء القاطع على التوالي.

ت) اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، تم استخدام معيار المعلومات (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعاً، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذه المعايير. والجدول التالي يوضح اختبار فترات الإبطاء المثلى، q_2 ، q_1 ، p ، للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

جدول 03: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

p	q_1	q_2	فترات الإبطاء المثلى
2	3	3	النموذج

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءً على مخرجات Eviews 9 (الملحق رقم: 1)

يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية، حيث يقوم برنامج Eviews 9 باختبار بين عدة نماذج للمتغير التابع والمتغيرات الثالثة المفسرة بفترات إبطاء مختلفة، ويبين لنا أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار (Akaike). والجدول أعلاه يوضح لنا النموذج الأمثل من بين 20 نموذج المعطاة (2, 3, 3) ARDL.

ث) اختبار الحدود Bounds Test لنموذج ARDL

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم، أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات الدراسة. ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

الجدول 04: نتائج اختبار الحدود Bounds Test

الاختبار الإحصائي	القيمة	عدد المتغيرات المستقلة	النتيجة
إحصائية F	10.131	2	وجود علاقة توازن طويلة الأجل عند مستوى 1% أكبر من 1%
القيم الجدولية للحدود	الحد الأدنى $I(0)$	الحد الأعلى $I(1)$	
عند مستوى 1%	4.29	5.61	
عند مستوى 2.5%	3.69	4.89	
عند مستوى 5%	3.23	4.35	
عند مستوى 10%	2.72	3.77	

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءً على مخرجات Eviews 9 (الملحق رقم: 2)

إن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 10.131 وهذا يتجاوز بشكل واضح القيمة الحرجة 1% للحد الأعلى، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه أثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

ج) اختبار جودة النموذج المقدر:

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نستخدم اختبار TEST LM أما عن مشكل عدم ثبات التباين نستخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey وبالنسبة للنموذج لا بد أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 05: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-godfrey serial correlation LM Test

F-statistic	0.283412	Prob. F(2,22)	0.7559
Obs*R-squared	0.879876	Prob. Chi-Square(2)	0.6443

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات 9 Eviews (الملحق رقم: 3)
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي 0.6443 < 0.05 عند اختبار درجة الارتباط 2، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة. أما عن اختبار عدم ثبات تباين فتظهر نتائجه في الجدول التالي:

جدول 06: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.821924	Prob. F(10,24)	0.6117
Obs*R-squared	8.928621	Prob. Chi-Square(10)	0.5389

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات 9 Eviews (الملحق رقم: 4)
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي 0.5389 < 0.05 وهذا ما يؤكد فرضية العدم عدم أي وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

ج) نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج :ARDL

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، حيث يتكون من جزئين، الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

جدول 07: نتائج تقدير نموذج ARDL

المتغيرات	المعاملات	إحصائية t المعنوية	الاحتمال
مقدرات النموذج في الأجل القصير			
D(DEP)	0.005676	0.332639	0.4723
D(M2)	0.073412	2.211635	0.3449
CointEq(1-)	-0.535131	-4.924233	0.0001
مقدرات النموذج في الأجل الطويل			
DEP	0.101448	17.71448	0.0000
M2	0.183029	14.538864	0.0000
C	2.340017	28.197703	0.0000

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءً على مخرجات Eviews 9 (الملحق رقم: 5)

ثانياً: تحليل نتائج النموذج

- العلاقة قصيرة الأجل

✓ نلاحظ من الجزء العلوي للجدول رقم (7)، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (علاقة قصيرة الأجل)، أن معظم المتغيرات غير معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، ما يفسر ضعف تأثير المتغيرات المستقلة الممثلة للسياستين النقدية والمالية في الجزائر على المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي في المدى القصير

✓ كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية حد تصحيح الخطأ عند معنوية 5% وبالإشارة السالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، تشير هنا معلمة تصحيح الخطأ (-0.535131) في النموذج إلى أن النمو الاقتصادي يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 53.51% من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1)، أي أنه عندما ينحرف

النمو الاقتصادي خلال الفترة القصيرة ($t-1$) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 53.51% من هذا الانحراف في الفترة (t)، أي أن النمو الاقتصادي يستغرق ما يقارب فترة سنة وثمانية أشهر و سبعة أيام ($1/0.5643=1.868$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج.

- العلاقة طويلة الأجل

يمثل الجزء السفلي للجدول رقم (7) العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، والمعبر عنها بالمعادلة أدناه:

$$LPIB_r = 2.34 + 0.183029 LM_2 + 0.101448 LDEP$$

نلاحظ من المعادلة المقدرة أعلاه أن لوغاريتم متغيرة الإنفاق العام والعرض النقدي قد أثرتا بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وبشكل معنوي إحصائيا لكن بشكل ضعيف.

المحور الرابع: اختبار السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي والعرض النقدي باستخدام سببية جرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو)

عمل هذا الاختبار على تغطية النقائص السابقة لاختبار Granger causality الذي يفترض سلاسل مستقرة وهو اختبار متحيز ومتعلق بوجود التكامل المشترك حسب نظرية التمثيل لجرانجر إلا أن اختبار Toda Yamamoto يعالج اختلاف درجات التكامل المختلفة وهو اختبار للسببية طويلة المدى يقوم هذا الأخير على مفهوم augmented VAR واختبار wald المعدل ²⁵ (Modified wald).

اعتمدت دراسة Toda Yamamoto ²⁶ (1995) طريقة مطورة M wald لاختبار wald test على قيود نموذج VAR(p) حيث تمثل p طول فترة الإبطاء، حيث سيقم معيار wald على أساس (F) و (x^2) للحكم على فرضية العدم. ولقد أثبتت دراسة Rambaldi and Doran 1996 أن طريقة MWALD لاختبار سببية جرانجر يمكن تقديرها باستخدام نموذج VAR أي يتم تقدير VAR (p + dmax) وتمثل dmax أعظم رتبة الاستقرار أو التكامل للسلاسل، أما القرار فيتم بمقارنة القيمة الاحتمالية ب 5% إذا كانت p-value أكبر من 5% فهذا يعني أن لا نرفض الفرضية الصفرية أي عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات والعكس صحيح ²⁷.

تم اختبار تودا ياماموتو في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي والعرض النقدي بمفهومه الواسع. ولتحديد اتجاه العلاقة السببية تم اختيار فترات التباطؤ

المناسبة وهي فترة واحدة (1) وتم حسابها انطلاقاً من معيار (Sc)، (AIC)، أما أقصى درجة قياس للمتغيرات مأخوذة بعين الاعتبار هي درجة واحدة (1) أي عدد فترات التباطؤ في اختبار تودا يماماتو هي (2) وجاءت النتائج كما هي مبينة الجدول التالي:

جدول 08: اختبار قرانجر للسببية على طريقة تودا يماماتو

d	فرضية العدم	wald المحسوبة	الإحتمالية
1	LM ₂ لا يسبب LPIB _r	1.066680	0.3017
1	LDEP لا يسبب LPIB _r	0.033547	0.8547
1	LPIB _r لا يسبب LM ₂	0.063542	0.8010
1	LDEP لا يسبب LM ₂	3.134348	***0.0767
1	LPIB _r لا يسبب LDEP	2.204061	0.1376
1	LM ₂ لا يسبب LDEP	0.012836	0.9098

ملاحظة: *، **، *** معنوية عند المستوى 10%، 5%، 1%.

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءً على مخرجات Eviews 9

من خلال الجدول أعلاه يتضح قبول فرض العدم بكون السياسة النقدية والمالية لا تسببان النمو الاقتصادي في الجزائر، في حين نرفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 10% التي تنص على أن الإنفاق الحكومي لا يسبب العرض النقدي ونقول أن الإنفاق العام يسبب العرض النقدي في الجزائر، ويؤكد هذا الاختبار أن تزايد العرض النقدي في الجزائر ما هو إلا نتيجة لتزايد النفقات العامة المقترنة والمرتبطة بشدة بتقلبات أسعار النفط.

خاتمة

جاءت نتائج الجانب القياسي للدراسة مقبولة من الناحية الإحصائية والاقتصادية، ساهمت في توضيح مدى تأثير السياسة النقدية والمالية والنمو الاقتصادي في الجزائر ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نذكر:

- توجد علاقة موجبة (أي علاقة طردية) بين كل من العرض النقدي والنمو الاقتصادي من جهة وبين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من جهة أخرى وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- مساهمة السياسة النقدية والمالية في عملية النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل تبقى هامشية وضعيفة، اعتباراً أن قطاع المحروقات يمثل المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي في الجزائر، وستصبح السياسة المالية أكثر فعالية في التأثير على النمو الاقتصادي مع عدم وجود فساد اقتصادي في البلد، والمحافظة على المال العام والموارد المالية من الإسراف وعدم الاستغلال الأمثل.
- عند القيام باختبار سببية قرائن المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) لمعرفة اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، توصلنا فقط إلى نتيجة أن الإنفاق العام يسبب العرض النقدي ما يؤكد تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية في الجزائر، فقد قادت الخصومية الريعية للاقتصاد الجزائري إلى جعل العرض النقدي أحد متغيرات السياسة المالية بسبب اعتماد الإنفاق العام على الإيرادات البترولية وبنسبة مرتفعة، إذ يتم تحويل (تنقيذ) الإيرادات المقيمة بالدولار إلى عملة محلية من خلال سعر صرف الدينار الجزائري المصدر من قبل بنك الجزائر، لذلك فإن تضخم الكتلة النقدية ما هو إلا انعكاس لزيادة الطلب الحكومي على العملة الوطنية لتغطية نفقاتها الداخلية، وأن السياسة النقدية باتت مرتبطة أو مقيدة بالسياسة المالية من خلال الإنفاق العام.
- من خلال النتائج المتوصل إليها نورد مجموعة من التوصيات التالية:
- ضرورة منح الاستقلالية التامة لبنك الجزائر ما يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية؛
- ضرورة اهتمام الدولة بفعالية وكفاءة الإنفاق العام وتطبيق إصلاحات مالية لدعم النمو في الجزائر، من خلال ضبط أوضاع المالية العامة لتأمين استخدام الموارد المحققة من قطاع النفط، والعمل على التنويع الاقتصادي بدل الاعتماد على مصدر واحد ناضب وهو النفط، وكذا ضرورة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة؛
- تقليل حساسة السياسة المالية لإيرادات النفط وبالتالي توليد سياسة مالية مستقرة تعمل بالتنسيق مع السياسة النقدية لبلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية ومنها النمو الاقتصادي؛
- إتباع وسائل إجرائية تعمل على خفض الأعباء المالية وترشيد الإنفاق الحكومي والاكتفاء بالضروريات والاحتياجات الأساسية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في هيكل الموازنة وسياسات الاستيراد من الخارج لسلع كمالية يمكن الاستغناء عنها؛

- عدم إغفال التكامل بين السياسة النقدية والمالية والعمل من خلالهما على تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني، واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي الإيجابي وضرورة تعزيز آليات التنسيق بينهما.

أخيرا من المؤكد أن مشكلة النمو الاقتصادي في الجزائر وكغيرها من الدول النامية ليست اقتصادية في المقام الأول، بل أن الحل الاقتصادي هو حل مرتبط وتابع لمتغيرات أخرى منها السياسي والاجتماعي والثقافي وحتى الدولي، والتي يمكن اعتبارها كشرط مسبق للنمو والتي في حال غيابها يصعب الحديث عن عملية البحث عن النمو.

المراجع

- 1: Anderson, L. C. and J. L. Jordan (1968). **Monetary and fiscal actions: a test of their relative importance in economic stabilization**, Federal Reserve Bank of St. Louis Review **50**(November) p. p. 11-24.
- 2: Shahid Ali ,Asghar Ali, **Whether Fiscal Stance of or mon etary policy in effective for economic Growth in case of south Asian countries**, Pakistan development review · 47 : 4 Part II, Winter 2008, p. p. 791-799.
- 3: يوسف بخلف مسعود، يوسف فرج الأصفر، قياس فعالية السياسة النقدية والمالية باستخدام نموذج سانت لويس (Louis .ST) (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، للفترة (1985-2012)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والأربعون 2015، ص. ص. 131-146.
- 4: David Iheke Okorie an al, **Relative Effectiveness of Fiscal and Monetary Policies in Nigeria**, Asian Journal of Social Science Studies; Vol. 2, No. 1; 2017, p. p. 117-129
- 5: K .Bokreta ,D .Benanaya, **The Fiscal-Monetary Policy and Economic Growth in Algeria :VECM Approach**, World Academy of Science, Engineering and Technology International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering Vol:10, No:9, 2016. p. p. 3017- 3021
- 6: Ahmed heni , **monnaie , crédit et financement en Algérie**(62-87) cahiers de CREAD, 1987, p-p 9-12
- 7: قانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر عدد 16 لسنة 1990، ص. 520.
- 8: الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 غشت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 11/03 ل 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية عدد 50، ص. 11.
- 9: النظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها جريدة رسمية عدد 53.

- 10: عبد الرحمان عية، آثار الصدمة البترولية لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري وآليات التعامل الحكومي، مجلة معارف، السنة العاشرة العدد 20 جوان 2016، ص. 436.
- *يصدر مؤشر الإسراف في النفقات العامة ضمن التقارير المصدرة عن مؤسسات التنافسية العالمية هو الذي يقيّم مدى رشادة النفقات العامة للدولة من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم. حيث تتراوح قيمته بين نقطة واحدة (أكثر إسرافاً) و7 نقاط (كفاءة عالية في توفير السلع والخدمات).
- 11: حليلة حكيمي، نوال باهي، عجز الموازنة غي الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة (2001-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، العدد 04، جوان 2018، ص 49.
- 12: حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص 04.
- 13: حكيم بن حطو، عبد القادر سونة، التخصيص الأمثل للنفقات العامة شرط أساسي للإقلاع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، ص.17.
- 14: العمري على، بورداش شهرزاد، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط، ودور الدراسات الاستشرافية في وضع معالمه المستقبلية، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، ص. 18.
- 15: بن عابد مختار، بن عابد مختار، فعالية قيادة السياسة الاقتصادية الدورية المغلقة، مقاربة قياسية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان 2014، ص. 359.
- 16: بن رجم محمد خميسي، بلعورة هجيرة، حوكمة العوائد الطاقوية مدخل لتجنب الصدمات النفطية الدورية نموذج الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، ص. 7.
- 17 ملف ندوة "تداعيات انخفاض أسعار النفط على البلدان المصدرة للنفط" الدوحة نوفمبر 2015، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. متاح على الموقع:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPSPDFDocumentLibrary/document_E3C4D2AC.pdf (15/02/2018)
- 18: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي 2003، ص. 112-113.
- 19: لعمارة جمال، لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص. 9.
- 20: بن عابد مختار، مرجع سابق، ص 360.

21: بوحنيك هدى، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث 2010/08، ص ص 112-113.

22: بن عابد مختار، مرجع سابق.

23: المرجع نفسه.

** نموذج سانت لويس: في عام 1968 قام بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في سانت لويس بتطوير نموذج قياسي مختصر، وقد عرف لاحقا بنموذج سانت لويس (ST LOUIS model)، حيث يتكون النموذج من معادلة واحدة من الشكل:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^n b_i \Delta M_{t-i} + \sum_{i=0}^n c_i \Delta G_{t-i} + \mu_t$$

y_t : يمثل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي؛

M : القيمة الجارية لمتغير السياسة النقدية (عرض النقود أو القاعدة النقدية أو القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية أو الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص)؛

G : القيمة الجارية لمتغير السياسة المالية (الإنفاق الحكومي أو الإيرادات الحكومية أو رصيد الموازنة العامة)؛

Δ : الفرق الأول في المعادلة؛

b_i, c_i : معاملات النموذج المجهولة؛

a_0 : الحد الثابت في المعادلة؛

μ_t : حد الخطأ؛

$i=0,1,2,3,4,5,\dots,n$ وتشير إلى فترات الإبطاء أو التخلف الزمني.

24: لعلاي علاوة، سياسات الضبط والاستقرار حسب منظور المنهجية غير الهيكلية، حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، (2006-2007) ص 125.

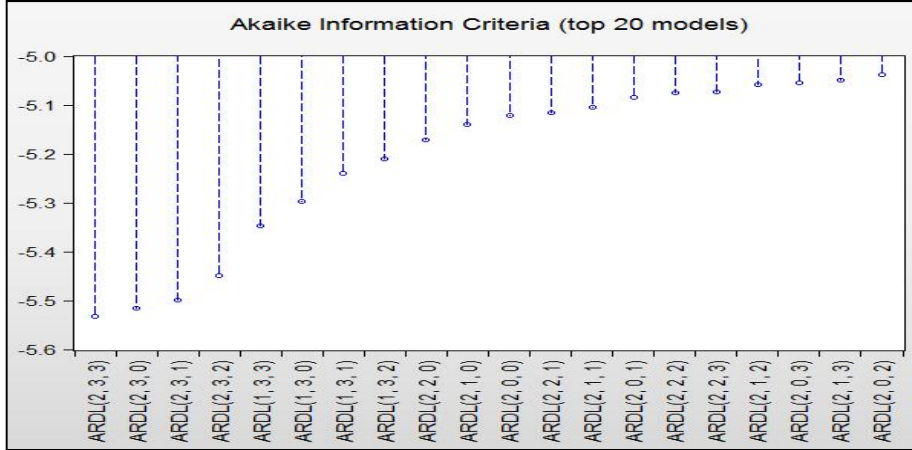
25: دحماني محمد أدريش، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 11، 2012، ص 18.

26: Arshia Amiri Bruno Ventelou, **Causality test between health care expenditure and GDP in U.S :comparing periods**, GREQAM Groupement de Recherche en Economie Quantitative d'Aix-Marseille Document de Travail n°2010-29, May 2012, p. 5. <https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00520326v2/document>.

27: Toda, Hiro Y, Yamamoto, Taku, **Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes**, Journal of Econometrics 66, 1-2, March 4, 1995, p. p. 225-250.

الملاحق:

الملحق رقم 01: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى



الملحق رقم 02: نتائج اختبار الحدود Bounds Test

ARDL Bounds Test
 Date: 02/20/19 Time: 08:44
 Sample: 1983 2017
 Included observations: 35
 Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.13192	2

الملحق رقم 03: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-godfrey serial correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.283412	Prob. F(2,22)	0.7559
Obs*R-squared	0.879116	Prob. Chi-Square(2)	0.6443

الملحق رقم 04: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test :Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.821924	Prob. F(10,24)	0.6117
Obs*R-squared	8.928621	Prob. Chi-Square(10)	0.5389
Scaled explained SS	3.708771	Prob. Chi-Square(10)	0.9595

الملحق رقم 05: نتائج تقدير نموذج ARDL (العلاقة القصيرة وطويلة الأجل)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LPIBR				
Selected Model: ARDL(2, 3, 3)				
Date: 02/20/19 Time: 08:43				
Sample: 1980 2017				
Included observations: 35				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBR(-1))	0.340701	0.133018	2.561322	0.0171
D(LDEP)	0.005676	0.017063	0.332639	0.7423
D(LDEP(-1))	0.033499	0.024693	1.356613	0.1875
D(LDEP(-2))	-0.075633	0.018767	-4.030007	0.0005
D(LM2)	0.073412	0.033193	2.211635	0.0368
D(LM2(-1))	-0.095069	0.054446	-1.746131	0.0936
D(LM2(-2))	0.057050	0.029976	1.903207	0.0691
CointEq(-1)	-0.535131	0.108673	-4.924233	0.0001
Cointeq = LPIBR - (0.1014*LDEP + 0.1830*LM2 + 2.3400)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP	0.101448	0.005727	17.714492	0.0000
LM2	0.183029	0.012589	14.538864	0.0000
C	2.340017	0.082986	28.197703	0.0000